اللجنة الاستشارية الحكومية

كارتاخينا، 9 ديسمبر 2010

بيان اللجنة الاستشارية الحكومية - كارتاخينا

I. مقدمة

اجتمعت اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) التابعة لشركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة (ICANN) في كارتاخينا خلال الفترة من 4 إلى 8 ديسمبر 2010.

شارك بالاجتماع 38 عضوًا و4 مراقبين، بينما شارك 3 أعضاء عن بُعد.

وتعرب اللجنة الاستشارية الحكومية عن امتنانها البالغ لكود الدولة TLD الخاص بكولومبيا، وdotCO Internet S.A.S لاستضافة الاجتماع، وتشكر ICANN على دعمها لاجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية.

II. الاجتماع مع ccNSO

التقت اللجنة الاستشارية الحكومية مع ccNSO وتلقت تحديثًا للوضع الحالي فيما يخص تقرير مجموعة عمل التفويض وإعادة التفويض والتقاعد (DRDWG).

III. نطاقات gTLD الجديدة

التقت اللجنة الاستشارية الحكومية مع مجلس إدارة ICANN ومجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة في جلسة عامة لمناقشة الوضع الحالي لعملية gTLD الجديدة والقضايا المعلقة على النحو المبين أدناه.

ورحبت اللجنة الاستشارية الحكومية أيضًا بتحديث عمل مجموعة عمل AC/SO المشتركة حول دعم مقدمي طلبات gTLD الجديدة، وتشجع مجموعة العمل على مواصلة جهودها، لا سيما فيما يتعلق بمزيد من التواصل مع الدول النامية.

وقبلت اللجنة الاستشارية الحكومية دعوة من مجلس الإدارة للاجتماع بين الدورات قبل اجتماع سان فرانسيسكو من أجل حل المشكلات المعلقة مع عملية gTLD الجديدة.

نقاط محددة فيما يتعلق بعمليات تقديم طلبات gTLD الجديدة

حيث تشير اللجنة الاستشارية الحكومية إلى أنها قدمت مشورة جوهرية تتعلق بالسياسة العامة بشأن نطاقات gTLD الجديدة، مع المشورة الأولية المكتوبة وهي مبادئ اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن نطاقات gTLD الجديدة، بتاريخ 28 مارس 2007 وتم تسليمها إلى مجلس

الإدارة قبل قرار مجلس الإدارة بتبني مقترح المنظمة الداعمة للأسماء العامة المتعلق بتقديم نطاقات gTLD الجديدة.

وحيث واصلت اللجنة الاستشارية الحكومية منذ ذلك الوقت المشاركة بانتظام مع مجلس الإدارة والمنظمة الداعمة للأسماء العامة وفريق عمل ICANN فيما يتعلق بعملية تطوير السياسة (PDP) ومقترحات التنفيذ على النحو المنصوص عليه في الإصدارات المتتالية من مسودة دليل المتقدم بالطلب (DAG).

وحيث تواصل اللجنة الاستشارية الحكومية اهتمامها وعنايتها بالمنهج المقترح لإدخال نطاقات gTLD الجديدة وكافة إصدارات مسودة دليل المتقدم بالطلب إبلاغ مجلس الإدارة بها كثيرا على سبيل المشورة الإضافية في بيانات اللجنة الاستشارية الحكومية وكتابات رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية إلى رئيس مجلس إدارة ICANN، على النحو الوارد أدناه:

بيان لوس أنجلوس، 31 أكتوبر 2007، بيان نيودلهي، 13
فبراير 2008، بيان باريس، 26 يونيو 2008
كتاب بتاريخ 8 أغسطس 2008 من رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية إلى
بيان رئيس ICANN في القاهرة، 5 نوفمبر 2008
بيان مدينة مكسيكو سيتي، 4 مارس 2009
كتاب 10 مارس 2009 من رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية إلى كتاب رئيس
ICANN بتاريخ 26 مايو 2009 من رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية إلى
رئيس ICANN
كتاب بتاريخ 24 أبريل 2009 من رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية إلى بيان سيدني
لرئيس ICANN، بتاريخ 24 يونيو 2009
كتاب بتاريخ 18 أغسطس 2009 من رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية إلى
بيان سيول لرئيس ICANN، بتاريخ 2 ديسمبر 2009
كتاب 26 يناير 2010 من رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية إلى رئيس ICANN
بيان نيروبي، 10 مارس 2010
كتاب 10 مارس 2010 من رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية إلى كتاب رئيس
ICANN بتاريخ 24 أبريل 2010 من رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية إلى كتاب
رئيس ICANN بتاريخ 4 أغسطس 2010 من رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية
إلى كتاب رئيس ICANN بتاريخ 23 سبتمبر 2010 من رئيس اللجنة الاستشارية
الحكومية إلى كتاب رئيس ICANN بتاريخ 22 نوفمبر 2010 من رئيس اللجنة
الاستشارية الحكومية لرئيس ICANN

وحيث تقدر اللجنة الاستشارية الحكومية الجهود التي يبذلها الكثيرون في مجتمع ICANN لفهم واستيعاب مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية خلال هذه الفترة، لكنها تظل قلقة للغاية من

أن العديد من قضايا السياسة العامة الأصلية التي أثيرت تظل دون حل في الإصدار الأخير من مسودة دليل المتقدم بالطلب.

وحيث تعتبر اللجنة الاستشارية الحكومية أن ذلك ناتج بشكل أساسي عن حقيقة أن المجلس قد تبنى توصيات المنظمة الداعمة للأسماء العامة بشأن نطاقات gTLD الجديدة دون أخذ مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية في الاعتبار في ذلك الوقت، وبالتالي خلق عملية معيبة.

وحيث إن الكتاب الأخير بتاريخ 23 نوفمبر من رئيس مجلس إدارة ICANN إلى رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية يؤكد أن العديد من مخاوف اللجنة الاستشارية الحكومية لا تزال قائمة دون حل، وتشير اللجنة الاستشارية الحكومية إلى أن مجلس الإدارة قد قرر رفض مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية بشكل واضح في عدة حالات محددة.

وحيث تدرك اللجنة الاستشارية الحكومية - مع الأخذ في الاعتبار أن العديد من مقدمي طلبات gTLD قاموا باستثمارات كبيرة في نماذج أعمالهم - أن مقدمي طلبات gTLD لديهم توقع شرعي بأن عملية تقديم نطاقات gTLD الجديدة يجب أن تنتهي الآن.

وحيث اللجنة الاستشارية الحكومية أيضًا - نتيجة لتبادل اللجنة الاستشارية الحكومية مع المنظمة الداعمة للأسماء العامة - أن مجموعات أصحاب المصلحة الرئيسيين داخل ICANN (مثل دوائر الأعمال والملكية الفكرية) لا ترى أن أحدث إصدار من مسودة دليل المتقدم بالطلب يعكس مشورتهم ومخاوفهم.

توصي اللجنة الاستشارية الحكومية مجلس الإدارة بما يلي:

1. ترى اللجنة الاستشارية الحكومية أنه لا تزال هناك مشكلات معلقة فيما يتعلق بالإجراء الحالي والتي تشمل:

- النية الواضحة لمجلس الإدارة بالموافقة على الإصدار الحالي من مسودة دليل المتقدم بالطلب في نفس اليوم الذي تنتهي فيه فترة التعليق العام.
  إثارة الأسئلة المتعلقة بقدرة ICANN على أخذ هذه التعليقات في الاعتبار.
- نشر المرحلة الثانية من الدراسة الاقتصادية في 3 ديسمبر 2010، مما أثار مرة أخرى أسئلة تتعلق بقدرة ICANN على أخذ التعليقات العامة على هذه الدراسة في الاعتبار.
- عدم وجود شرح تفصيلي وأساس منطقي للقرارات المتخذة حتى الآن بشأن برنامج gTLD الجديد، والمتمثلة في قرار مجلس الإدارة الأخير بشأن التكامل الرأسي.

2. أن تزود اللجنة الاستشارية الحكومية مجلس الإدارة في أقرب فرصة بقائمة أو "بطاقة أداء" بالمشكلات التي ترى اللجنة الاستشارية الحكومية أنها لا تزال معلقة وتتطلب مزيدا من المناقشة بين مجلس الإدارة واللجنة الاستشارية الحكومية. وهذه تشمل:

- إجراءات الاعتراض بما في ذلك المتطلبات بأن تقوم الحكومات بدفع رسوم
- إجراءات مراجعة السلاسل الحساسة
- توسيع نطاق منطقة الجذر
- السوق والتداعيات الاقتصادية
- السجل - فصل المسجل

- حماية حقوق الملاك وقضايا حماية المستهلك
- نزاعات ما بعد التفويض مع الحكومات
- استخدام وحماية الأسماء الجغرافية
- اللجوء القانوني لمقدمي الطلبات
- توفير فرص لجميع أصحاب المصالح بما في ذلك القادمون من الدول النامية
- توصيات العناية الواجبة لتنفيذ القانون من أجل تعديل اتفاقية اعتماد المسجل كما لوحظ في بيان اجتماع بروكسل، وكذلك
- الحاجة إلى إنذار مبكر لمقدمي الطلبات عما إذا كانت السلسة المقترحة قد يتم اعتبارها مناقضة أو تثير مسائل حساسة (بما في ذلك الأسماء الجغرافية).

وتود اللجنة الاستشارية الحكومية مناقشة الحاجة إلى سياسة اسم النطاق المدوّل مناسبة فيما يتعلق ببرنامج gTLD الجديد لأخذ التنوع الثقافي في الاعتبار، بما يتوافق مع مبادئ gTLD (مثل الحاجة إلى التفويض المزدوج للسلاسل في بعض النصوص).

3. وفي ضوء قرار مجلس الإدارة، المتضح في رده بتاريخ 23 نوفمبر 2010 على تعليقات اللجنة الاستشارية الحكومية على DAGv4 بأنه لا يمكنها قبول بعض العناصر الواردة في مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية، تفترض اللجنة الاستشارية الحكومية أن مجلس الإدارة يستدعي الأحكام الواردة في لوائح ICANN الداخلية للحصول على حل مقبول للطرفين لهذه الاختلافات. وتتطلع اللجنة الاستشارية الحكومية إلى المشاركة في المناقشات المتوقعة في اللوائح الداخلية لمحاولة حل المواقف التي قرر فيها مجلس الإدارة رفض مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية، فيما يتعلق بتطوير نهج رسمي متفق عليه.

IV. التبادل مع أعضاء مجلس إدارة ICANN بشأن طلب سجل ICM

شاركت اللجنة الاستشارية الحكومية في تبادل مع رئيس مجلس إدارة ICANN بناءً على طلبه بشأن نظرة عامة للموظفين على ثلاث قضايا مدرجة في قرار مجلس إدارة ICANN من الاجتماع الخاص بتاريخ 28 أكتوبر 2010. وأبلغت اللجنة الاستشارية الحكومية رئيس مجلس إدارة ICANN أن لديها مخاوف كبيرة بشأن العملية التي يسعى مجلس الإدارة من خلالها حاليًا للحصول على تعليقات فيما يتعلق بطلب/عقد سجل ICM.

وكأمر مبدئي، فقد فهم أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية أن مجلس الإدارة لم يرفض أبدًا المشورة المقدمة في بيان ويلينجتون وأعيد ذكره في بيان لشبونة. كررت اللجنة الاستشارية الحكومية موقفها المعلن سابقًا بأن بيان ويلينجتون يمثل مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية المتفق عليها ولا يزال ساريًا.

كما تفهم اللجنة الاستشارية الحكومية أيضًا أنه إذا قرر مجلس الإدارة اتخاذ إجراء لا يتوافق مع مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية، فإن هذا القرار يستدعي الأحكام الواردة في اللوائح (المادة 11، القسم J.2.1). ويبدو أن عدم وجود مبرر موثق لاختيار النقاط المحددة الثلاث لمزيد من التشاور لا يتوافق مع تلك الأحكام المحددة، وجعل من المستحيل على أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية التشاور بشكل فعال في العواصم الوطنية لتحديد ما إذا كانت المشكلات الثلاث التي حددتها ICANN هي في الواقع مجالات الخلاف الوحيدة (مثل ما إذا تم استيفاء معايير الرعاية). وعلى هذا النحو، لا تأخذ اللجنة الاستشارية الحكومية بعين الاعتبار تبادلها

مع رئيس مجلس الإدارة لتشكيل عملية التشاور التي تتطلبها اللوائح.

وتلاحظ اللجنة الاستشارية الحكومية أن هذه الأحكام المحددة في اللوائح لم يتم التذرع بها حتى الآن، وأنه من الأهمية بمكان وضع عملية رسمية متفق عليها لتلبية متطلبات اللوائح.

وإن عدم الوضوح الحالي فيما يتعلق بموقف مجلس الإدارة بشأن طلب ICM وفهمه لوضع مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية المقدمة سابقًا، من وجهة نظر اللجنة الاستشارية الحكومية، يُبرز المشكلات المحددة في مسودة توصيات فريق مراجعة المسؤولية والشفافية (ATRT) فيما يتعلق بالحاجة إلى الحصول على فهم أوضح بشأن حالة مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية.

V. نطاقات gTLD الجديدة المثيرة للجدل و/أو الحساسة

تثني اللجنة الاستشارية الحكومية على مبادرة التوصية رقم 6 لمجموعة العمل عبر الدوائر الانتخابية (Rec6CCWG).

وستأخذ اللجنة الاستشارية الحكومية في الحسبان ردود مجلس الإدارة على توصيات Rec6CCWG في دراستها الإضافية لقضايا gTLD.

وتماشياً مع كتاب اللجنة الاستشارية الحكومية المؤرخ في 22 نوفمبر 2010، تتوقع اللجنة الاستشارية الحكومية العمل مع مجلس الإدارة والأعضاء الآخرين في دوائر ICANN الانتخابية، وخاصة اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين، مزيدًا من النظر في تكامل المراجعات السابقة لتكون بمثابة تحذيرًا مبكرًا لمقدمي الطلبات سواء ستعتبر السلسلة مثيرة للجدل أو تثير الحساسيات.

VI. لقاء المجتمع التقني - منظور حول قابلية حل نظام اسم النطاق الشامل

عقدت اللجنة الاستشارية الحكومية وأعضاء المجتمع التقني تبادلًا بناءً وغنيًا بالمعلومات فيما يتعلق بإمكانية حل نظام اسم النطاق الشامل في سياق gTLDs المثيرة للجدل. تقدر اللجنة الاستشارية الحكومية وترحب بالتبادلات المستقبلية حول هذه القضايا الهامة. وتناولت المناقشة حقيقة أن منع الوصول إلى الموارد والمعلومات يمكن أن يحدث بالفعل في العديد من الطبقات المختلفة الأخرى في بنية الإنترنت. وبناءً على التبادل، تدرك اللجنة الاستشارية الحكومية أن DNSSEC غير مصمم لاستيعاب الحظر وأنه من المحتمل أن تحدث أضرارًا جانبية ونتائج غير مقصودة إذا لم تكن TLDs قابلة للحل عالميًا.

VII. فريق مراجعة المساءلة والشفافية

فحصت اللجنة الاستشارية الحكومية مسودة توصيات فريق مراجعة المساءلة والشفافية

والآثار المترتبة على المناقشات الجارية داخل مجموعة العمل المشتركة بين اللجنة الاستشارية الحكومية ومجلس الإدارة. كما التقت اللجنة الاستشارية الحكومية مع فريق مراجعة المسؤولية والشفافية، وتبادلت وجهات النظر حول مسودة التقرير ومسودة التوصيات. وهنأت اللجنة الاستشارية الحكومية فريق مراجعة المسؤولية والشفافية على العمل المنجز ورحبت بشكل عام بمسودة التقرير والتوصيات.

ورحبت اللجنة الاستشارية الحكومية بتعهد المدير التنفيذي لمنظمة ICANN لضمان التنفيذ السريع للتوصيات النهائية.

VIII. مجموعة العمل المشتركة بين مجلس الإدارة/اللجنة الاستشارية الحكومية حول مراجعة دور اللجنة الاستشارية الحكومية في ICANN

اجتمعت مجموعة العمل المشتركة في كارتاخينا، واستندت المناقشة إلى مسودة تقرير مجموعة العمل المشتركة. وكانت الموضوعات الرئيسية للمناقشة هي مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية إلى مجلس الإدارة وعملية تطوير السياسة. يهدف فريق العمل المشترك إلى إنهاء التقرير في سان فرانسيسكو، وسيأخذ في الاعتبار التقرير النهائي لفريق مراجعة المساءلة والشفافية، وكذلك المناقشة المستمرة لمراجعة مبادئ تشغيل اللجنة الاستشارية الحكومية.

IX. انتخاب الرئيس ونواب الرئيس

هيذر درايدن من كندا المكلفة بمنصب رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية. تم انتخاب ماريا هول من السويد وأليس مونيوا من كينيا لمنصبي نواب الرئيس. ويسري القرار اعتبارًا من نهاية أول اجتماع في 2011.

وتشكر اللجنة الاستشارية الحكومية ميمونا ديوب دياني من السنغال وجايانثا فرناندو من سريلانكا على خدمتهم بصفتهم نواب الرئيس ومساهمتهم البارزة في عمل اللجنة الاستشارية الحكومية

***

تتقدم اللجنة الاستشارية الحكومية بجزيل الشكر لمجتمع ICANN ولكل من ساهم في الحوار مع اللجنة الاستشارية الحكومية في كارتاخينا.

سيعقد اجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية التالي خلال فترة اجتماع ICANN الأربعين في سان فرانسيسكو